المجلة العلمية لكلية الآداب مج 10، ع 1 (2021) 193 - 209
المجلة العلمية لكلية الآداب
https://artdau.journals.ekb.eg/

أسباب مشكلة البطالة في المجتمع

سمارة شعبان حسن البهلول
طالبة ماجستير، قسم الاجتماع - كلية الآداب-جامعة دمياط.

المستخلص

تعتبر مشكلة البطالة أصبحت أحد حقائق الواقع المعاش في مصر في الوقت الراهن، ومن أخطر المشاكل التي تؤرق بال كل مهتم بالشأن المصري. فلا تكاد تخلو أية وسيلة من وسائل الاعلام المكتوب والمرئي من طرح لهذا الموضوع، ولا يخلو أي خطاب سياسي أو منتدي فكري من التصدي اليها. كما لا توجد أية أسرة مصرية تعيش بعيدة كل البعد عن هذه المشكلة. وليس من قبيل المبالغة القول بأن علاج هذه القضية أصبح هو المقياس الحقيقي لنجاح الاصلاح الاقتصادي في مصر.

وتعد ظاهرة البطالة من أهم الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري، إن لم تكن أهمها علي الإطلاق. ومنبع الأهمية لا يكمن فقط في تزايد أعداد المتعطلين عن العمل وما يمثله ذلك من تبديد للموارد التي أنفقت علي التعليم والتدريب وهو ما جعل البعض ينظر إلي التعليم علي أنه استثمار في موارد عاطلة. وإنما مرجع الأهمية أن ظاهرة البطالة تعمل علي حرمان الفرد ذاته وحقه في مستوي مقبول من المعيشة، وخاصة في فترة الشباب وهي أخصب مراحل العمر، ويترتب علي ذلك نتائج اجتماعية وسياسية خطيرة ولا يخفي الارتباط بين ظاهرة البطالة ومعدلات نمو الجريمة وأعمال العنف.

الكلمات المفتاحية:
مشكلة البطالة، مصر، البطالة في مصر.

تاريخ المقالة:
تاريخ اســـــتلام المقالـــة: 8 فبراير 2020
تاريخ استلام النسخة النهائية: 23 فبراير 2021
تاريخ قبـــول المقالـــــة: 14 مارس 2021

1 مقدمة

لا شك أن البحث في أسباب مشكلة البطالة لابد من ربطه بنمط عملية التنمية السائدة فقد شهد الاقتصاد المصري تقلب في أكثر من نمط من أنماط التنمية فمن نمط اقتصاد الحر الرأسمالي قبل ثورة يوليو 52، إلي نمط الاقتصاد الاشتراكي الموجه مع صاحبه من التزام الدولة باستيعاب الجزء الأكبر من العمالة في دولار العمل الحكومي بشقيه الإنتاجي والخدمي.

2 أشكالية البحث

ترجع أسباب مشكلة البطالة في الجزء الأكبر منها إلي أسباب هيكلية تعود إلي طبيعة نمو الاقتصاد المصري كاقتصاد نامي يعاني من اختلالات هيكلية داخلية وخارجية تتمثل في الاختلال في ميزان المدفوعات والاختلال في الموازنة العامة للدولة، إلي جانب وجود فجوة كبيرة بين كل من الادخار والاستهلاك.

3 أهداف البحث

التعرف علي اهم الأسباب التي أدت الي ظهور مشكلة البطالة في المجتمع.

4 أسباب البطالة

ان معرفة أسباب البطالة أمر ضروري لتحديد الحل الأنجح للمشكلة، والعوامل المسببة للبطالة كثيرة ومتنوعة، تختلف بحسب المكان والزمان، ومن فكر الي آخر، ورغم هذا فهناك ما يشبه الاتفاق علي بعض الأسباب بين المهتمين بهذا المجال فمن اهم اسباب البطالة قصور جهود التنمية، والنمو السكاني، وتشغيل المرأة، والتطور التكنولوجي، وارتفاع نسبة الأجور، وكذلك تشغيل صغار السن، ورفع سن التقاعد، والاستعانة بالأيدي العاملة غير الوطنية، ووضع القيود علي الهجرة الي الخارج، وعدم القدرة علي نقل التكنولوجيا المتقدمة أو الآلات المساعدة علي التصنيع بما يؤدي الي نقص الأعمال ومن ثم نقص فرص العمل، البعد الطبقي فهناك شريحة من المجتمع لا يعبأ بالعمل، وهي في الغالب من الأثرياء، وكذلك أساليب التنشئة الاجتماعية، عندما لا يسعي فيها ولي الأمر أن ينمي في الطفل قيمة الاجتهاد والعمل، ومن ثم يفتقد الطفل القدوة والمثل الصالح. وفي البلاد الرأسمالية المتقدمة انتقال عدد من الصناعات الموجودة بالبلاد، مما أثر علي أوضاع العمالة المحلية في هذه الصناعات في البلاد الرأسمالية المتقدمة، ولجوء الكثير من الحكومات الرأسمالية الي انتهاج سياسات انكماشية بتحجيم الانفاق العام الجاري الاستثماري في مختلف المجالات، بما أدي الي انخفاض الطلب علي العمالة (فتحي عطية السيد مصطفي، 2012، صفحة 35).

هذه أهم العوامل التي ذكرها المهتمون بالبطالة عموما لكن بالنسبة للوضع في مصر فليست كل هذه العوامل تشكل أسبابا للبطالة.

وقد أدي اتساع المجتمع الحديث الي خلق ظروف لم تعد لها المجتمعات القديمة كما أن اتساع نطاق العمران في مختلف البلاد أدي الي التغيير في التنظيم الاجتماعي التقليدي الذي كان يقوم علي وحدات صغيرة نسيبا. وبذلك تكون مشكلة البطالة في مصر مسئولية يشترك فيها المجتمع بكافة قطاعاته كالآتي:

1.4 مسئولية التعليم عن البطالة

تفترض النظرة التي تلقي مسئولية البطالة علي النظام التعليمي أن النظام التعليمي كل مهمته إعداد القوي البشرية للنظام الاقتصادي وأن فوائد التعليم لا تتعدي الفوائد المادية العائدة علي الفرد في صورة دخل زائد، أو علي المجتمع في صورة عوائد إنتاجية تترجم في ارتفاع معدل الدخل القومي أو الفردي فتهمل ما للتعليم من قيمة في ترقية حياة الإنسان وسلوكه بشكل عام وزيادة قدرته علي الاستمتاع بالحياة في جوانبها المختلفة فهي تري التنمية من منظور اقتصادي ضيق يركز علي مؤشرات كمية لنمو رأس المال والدخل وغيرها وهي مؤشرات تجاوزها الفكر التنموي الذي رأي في أواخر الستينات أن الحاجة ماسة إلي تجاوز هذا التركيز الضيق علي الانتاج الاقتصادي فقررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة 1970 أن الهدف النهائي للتنمية هو تزويد الناس بفرص متزايدة لحياة أفضل وتحسين رفاهية الجنس البشري (عادل محمود السعيد الخولي، 2003، الصفحات 58-59).

حيث أن من أهم السمات الرئيسية لنظام التعليم هو أن في معظمه يخرج شبابا غير مؤهلين ولا يمتلكون المهارات التي تمكنهم من دخول سوق العمل، ويعتمد توفير المهارات والقدرات المطلوبة لسوق العمل علي مدي الكفاءة الداخلية والخارجية للأنظمة التعليمية والتدريبية وكذلك قدرة برامجها ومناهجها وأسلوب التنفيذ المتبع فيها، والذي يجب أن يتسم بالمرونة في التجارب والتكيف مع المتطلبات والاحتياجات المختلفة والمتغيرة في سوق العمل ومدي استعدادها وامكانياتها في تقديم واستخدام التكنولوجيات الجديدة المتطورة في نظم برامجها ومناهجها وخاصة أن التكنولوجيات الجديدة تتميز حاليا بأنها سريعة ودائمة التغير.

في حين يتطلب سوق العمل ضرورة ربط محتوي التعليم بالتخصصات المطلوبة، ومحاولة التوفيق والتوزان بين العرض والطلب في سوق العمل والتي تؤثر بشكل مباشر علي عوامل كثيرة منها مستوي الأجور وانتشار ظاهرة البطالة وما يترتب علي ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية بالنسبة للأفراد والمجتمع وخاصة بين فئات الشباب.

كل هذه المتطلبات تستدعي بالضرورة اجراء الدراسات حول برامج التعليم والتدريب، ومدي كفاءة الخريجين للوقوف علي الاصلاحات التي

يجب إدخالها علي هذه النظم التعليمية والتدريبية لجعلها أكثر مناسبة لاحتياجات الأفراد وسوق العمل، وخاصة إذا كانت متطلبات سوق العمل من المهارات لا تتوافر من خلال النظم التعليمية والتدريبية، وهو الأمر الذي يتطلب النظر الي مختلف جوانب العملية التعليمية ومنها بحث كفاءة الهيئات التي تتولي مسئولية التعليم والتدريب وبالتالي كفاءة المشتركين فيها من معلمين ومدرسين وأبنية تعليمية والطرق المستخدمة لتقنين الاختيارات والتحصيل حتي يمكن قياس الأهداف المقصودة من التعليم والتدريب (اسماعيل سراج الدين، 2010، الصفحات 20-22).

وترجع زيادة الإقبال علي التعليم الي:

1. انخفاض تكاليف التعليم بالنسبة للأفراد.
2. التزام الدولة لفترة طويلة بتعيين الخريجين.
3. النظرة الاجتماعية التقديرية التي تتوارثها الأجيال نحو الشهادة الجامعية، وشيوع الاعتقاد لدي المواطنين بارتباط مستوي دخل الفرد بمؤهله التعليمي.

ومن أهم المؤشرات علي ذلك زيادة الإنفاق علي التعليم، فلقد ارتفعت ميزانية التعليم خلال السنوات 1983/82 – 1991/90 بنسبة قدرها 313,8% وبمعدل نمو سنوي بلغ 39,2%.وارتفعت بوضوح نسبة الإنفاق علي التعليم الجامعي الي الإنفاق علي التعليم من 22% في بداية السبعينيات الي نحو 40% عام 1987/86 (ايمان ابراهيم محمد محمد المشد، 2005، الصفحات 65-68). ورغم تزايد أهمية التعليم والتدريب في جميع جوانب التنمية والتحديث فإن المتقدمين لسوق العمل يواجهون حاليا حالة من التنافس علي فرص العمل المتاحة والمحدودة ويرجع ذلك الي عدة أسباب منها الزيادة السكانية وتزايد أعداد من يرغبون في الالتحاق بسوق العمل وهو ما يفوق قدرة سوق العمل علي استيعابها، بالاضافة الي مدي ملاءمة المهارات والقدرات التي تفرزها نظم التعليم والتدريب مع المهارات وبسبب اعتبار التعليم عنصرا أساسيا من عناصر التنمية، فإن أي إهدار في نتائج التعليم يؤدي الي اهدار في رأس المال المتوافر لنظم التعليم والتدريب، وخاصة في حالة محدودية الموارد المتوافرة للتعليم والتدريب وأن تطوير برامج التعليم والتدريب، يجب أن يركز علي الجوانب التطبيقية والتدريب المتميز في علوم التكنولوجيا الحديثة والعلوم الحيوية وعلوم الرياضيات والكمبيوتر، والتي يلاحظ الاحتياج الشديد إليها في سوق العمل، وخاصة أن إعدادها يحتاج الي مدة أطول وتكلفة أعلي بالمقارنة بالوقت والتكلفة التي تنفق علي العلوم الآخري، وهو ما أدي الي محاولة الدول المتقدمة والغنية اجتذاب أصحاب التخصصات للعمل من خلال ما تقدمه لهم فرص متميزة للعمل، بالإضافة الي الارتقاء المهني والعلمي

والارتفاع في مستوي الأجور التي تقدمها الدول الغنية والمتقدمة، وهو ما يؤدي الي هجرة هذه المهارات النادرة وإهدار كل التكاليف التي أنفقت علي اعدادها وتعليمها وفي النهاية عدم الاستفادة منها. ويعود ذلك الي تدهور مستوي التعليم وضعف كفاءة الخريجين حيث اشارت نتائج بعض الدراسات الي أن أهم أسباب بطالة الخريج وعدم قدرته علي الالتحاق بعمل يعود الي ضعف المستوي العلمي للخريج وعدم تأهيله بما يتناسب مع الوظائف المتاحة من حيث المعرفة باللغات والكمبيوتر فقد أشارت سامية مصطفي في بحثها عن بطالة المتعلمين الي تدهور نوعية التعليم وأسلوب التدريس الناتج عن التوسع في التعليم وانعكاس ذلك علي انخفاض المستوي الأكاديمي لخريجي التعليم بكافة مستوياته وتمارس هذه الظاهرة تأثيرها علي البطالة حيث تحد سوء نوعية الخريجين من سرعة نمو الاقتصاد القومي وبالتالي من جميع مستوياته من الكثير من النواقص التي تحد من أثره وفاعلياته في التواؤم مع احتياجات سوق العمل ويكفي في هذا الخصوص الاشارة الي الاختلالات الكيفية في التعليم، من حيث انخفاض نوعية التعليم الاساسي (مشكلة المباني المدرسية – الاعتماد علي الحفظ والتلقين) ونقص الامكانيات والطابع النظري للتعليم، وتنعكس الاثار السلبية لهذا النوع من الاختلال علي كفاءة الخريجين بالنسبة لمتطلبات سوق العمل وتظهر البطالة (سامر سمير العفيفي، 2011، الصفحات 153-154).

2.4 السياسات الاقتصادية الجديدة وتأثيرها علي ظاهرة البطالة

يعتبر النمو غير المتوازن بين القطاعات في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي في سبعينيات القرن العشرين، وما تبعها من سياسة الخصخصة والاصلاح الاقتصادي، حيث حققت القطاعات التوزيعية معدلات للنمو تفوق ما حققته القطاعات السلعية فأنخفض النصيب النسبي لهذه القطاعات في الناتج المحلي. وتسبب هذا في خلق خلل ملحوظ في الهيكل الانتاجي وترتب علي ذلك تقليل الأثر الايجابي للإجراءات الاقتصادية المختلفة علي العمالة المصرية بوجه عام.

وارتباطا بما سبق تعتبر ظاهرة البطالة أحد الآثار الناجمة عن سياسة التثبيت الاقتصادي التي طبقتها مصر خلال حقبة التسعينيات من القرن العشرين، فالركود الاقتصادي الذي حدث بسبب هذه السياسة الانكماشية التي طبقت خلال هذه الفترة أدي الي تعقد المشكلة وتفاقمها حيث أصبحت تمثل قيدا علي انطلاق المجتمع والاقتصاد في طريق النمو، خاصة وأن هذه الاستراتيجية ركزت في الأساس علي القطاع الخاص باعتباره القادر علي تحريك النمو واستيعاب العمالة، ومن ثم منحته العديد من الحوافز لتشجيعه علي الاستثمار الجيد والجاد.

انتشار ظاهرة العولمة والتي كان لها أثرها علي ارتفاع معدلات البطالة، واذا كانت العولمة – خاصة في جانبها الاقتصادي – قد ساعدت في تغيير الاقتصاد الدولي بصورة جذرية فإنها عملت علي خلق فرص عمل أقل من المتوقع، وكان ذلك سبب في انتشار ظاهرة البطالة بأنواعها السافرة والمقنعة خاصة مع تطبيق برامج وسياسات الخصخصة (محمد ياسر الخواجة، 2011، الصفحات 197-200).

وترجع أسباب مشكلة البطالة في الجزء الأكبر منها إلي أسباب هيكلية تعود إلي طبيعة نمو الاقتصاد المصري كاقتصاد نامي يعاني من اختلالات هيكلية داخلية وخارجية تتمثل في الاختلال في ميزان المدفوعات والاختلال في الموازنة العامة للدولة، إلي جانب وجود فجوة كبيرة بين كل من الادخار والاستهلاك.

ولا شك أن البحث في أسباب مشكلة البطالة لابد من ربطه بنمط عملية التنمية السائدة فقد شهد الاقتصاد المصري تقلب في أكثر من نمط من أنماط التنمية فمن نمط اقتصاد الحر الرأسمالي قبل ثورة يوليو 52، إلي نمط الاقتصاد الاشتراكي الموجه مع صاحبه من التزام الدولة باستيعاب الجزء الأكبر من العمالة في دولار العمل الحكومي بشقيه الإنتاجي والخدمي.

حيث أدي ذلك إلي خفض معدلات البطالة في تلك الفترة فرغم ما مر به الاقتصاد المصري في الفترة من 1968 إلي 1973 من صعوبات نتيجة لتوجيه وتعبئة الجزء الأكبر من موارده لصالح الاتفاق العسكري إلي جانب ما صاحبه ذلك من تدهور معدل الاستثمار المحلي إلا أن معدلات البطالة في تلك الفترة كانت تدور حول معدلات منخفضة إذا ما قورنت بالوقت الراهن (2,2 % من حجم قوة العمل) الأمر الذي قد يرجع إلي استيعاب القوات المسلحة لجزء كبير من قوة العمل مع زيادة سنوات الخدمة العسكرية. ومع تحول الاقتصاد المصري من نمط التنمية المعتمد علي الاقتصاد الاشتراكي الموجه إلي تنفيذ ما سمي بسياسات الانفتاح الاقتصادي في النصف الثاني من السبعينيات اتجهت معدلات البطالة نحو الارتفاع النسبي. إلا أن هذا الارتفاع ظل هذه الفترة حيث مكن زيادة حجم الإنفاق الحكومي في ذلك الوقت ممن إعادة الإعمار وزيادة موارد مصر من النقد الأجنبي سواء كان ذلك من البترول أو تحويلات العاملين بالخارج أو حصيلة السياحة إضافة إلي القروض الضخمة التي حصلت عليها مصر آنذاك، كما ساهم استيعاب أسواق العمالة بالخليج العربي لأعداد كبيرة من العمال والفنيين المصريين في تأجيل انفجار مشكلة البطالة إلي عقدي الثمانينيات والتسعينيات حيث شهدت فترة الثمانينات العديد من العوامل التي أدت إلي تفاقم مشكلة البطالة. إذ ساهمت مجموعة من العوامل

الخارجية في إضعاف معدلات الاستثمار وبالتالي زيادة حجم البطالة من هذه العوامل انخفاض الحصيلة من بيع البترول المصري نتيجة لانخفاض أسعارها إلي جانب قلة حجم الصادرات المصرية الأخري. يضاف إلي ذلك تفاقم مشكلة ديون مصر الخارجية وزيادة أعباء خدمة الدين مع ما صاحب ذلك من قيود علي قدرة مصر علي الاقتراض. كل هذه عوامل وأسباب ساهمت في تفاقم مشكلة البطالة بدءا من عام 1991 لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي حيث اتخذت مشكلة البطالة أبعادا جديدة فما هو أثر تطبيقه برنامج الاصلاح الاقتصادي علي مشكلة البطالة. ويترتب علي الاعتراف بتنوع صنوف البطالة تفهم أن البطالة أو نقص التشغيل، في سياق الاقتصاد الكلي للبلدان النامية، آثارا وخيمة علي الرفاه البشري. فانتشار البطالة يحرم المتعطلين من الكسب، مصدر العيش الأساسي لسواد الناس في هذه البلدان. واستشراء البطالة المستترة يضغط علي الأجور، وهي متدنية أصلا، ويقلل من قدرتها علي اللحاق بمتصاعد الغلاء. وحيث يشتد وقع البطالة علي القطاعات الأضعف من المجتمع، الفقراء والنساء، تساعد البطالة علي زيادة التشرذم الاجتماعي (صلاح محمد عبد الحميد، 2007، الصفحات 24-26).

ولذلك تكون الجوانب الاقتصادية هي السبب الأساسي في البطالة بحيث لا يمكن علاج البطالة دون تعديل في الجانب الاقتصادي حيث يعد انتشار البطالة مؤشرا لضعف أداء الاقتصاد القومي، ويعكس العديد من أوجه القصور والخلل في جهازه الانتاجي وتصاعد معدل البطالة في مصر خلال السنوات الأخيرة يندرج تحت هذا المضمون فالأصوب النظر الي بطالة المتعلمين في مصر علي أنها نقص في فرص العمل وليس زيادة في عرض العمل ومهاراته.

ويعتبر الدليل علي ذلك اليابان بتعدادها البالغ 124 مليون نسمة لديها نقص شديد في العمالة لأن القاعدة الانتاجية والخدمية من الضخامة بحيث تستطيع استيعاب جميع القوي العاملة بل ويوجد فيها مكان لاستعمال الانسان الآلي واستعمال الميكنة علي نطاق واسع.

وقد أوضحت دراسة سامح جميل عبد الرحيم أن المسئول الأول الرئيسي عن البطالة هو الأوضاع الاقتصادية والرؤية الاقتصادية التي يتبناها المجتمع في الظروف الحاضرة، وأن النظام التعليمي برئ من البطالة فليس وظيفة النظام التعليمي أن يخلق الوظائف بل أن جميع أنواع الإعداد والتدريب التي تسبق الانخراط في العمل يمكن أن تكون ذات مردود كبير فقط عندما يكون هناك وظائف متاحة للخريجين منه والي توجيه التعليم وجهة مهنية حرفية هي دعاوي باطلة لن تؤدي إلا الي الاضرار بالمجتمع

ولن تكون لها تأثير في القضاء علي البطالة (عادل محمود السعيد الخولي، 2003، الصفحات 64-65).

ويمكن توضيح مسئولية الاقتصاد عن البطالة في عدة نقاط كالآتي:

1. عدم كفاية الاستثمارات المادية

المتبطلون عدديا يساوون الفرق بين فرص العمل التي تخلقها الاستثمارات المادية والأعداد المتزايدة من البشر الذين يدخلون سوق العمل سنويا، وبالتالي ففي حالة كفاية الاستثمارات، لابد أن تختفي البطالة، وهو يعني أن يكون هناك توازن بين فرص العمل المتجددة والأعداد المقبلة علي العمل في ظل الاتجاه العام للنمو السكاني سواء أكان معدل النمو السكاني عاليا أم منخفضا.

غير أن هذا التوازن لا يتحقق نتيجة لارتفاع تكلفة فرصة العمل في ظل التقدم العلمي الهائل، وتغلغل الآلة في كافة القطاعات وجميع الأعمال، وارتفاع الأسعار عالميا فضلا عن الوضع الاقتصادي الخاص للمجتمع الذي يعاني تدهورا يؤدي الي التضخم فتزاد الأسعار ارتفاعا علي ارتفاعها.

2. نمط الاستثمارات

ولقد اتصفت سياسة توزيع الاستثمارات منذ منتصف السبعينات بتحيز واضح نحو القطاعات التوزيعية والحديثة، فإنخفضت الاستثمارات في مجال الزراعة، وهو ما يعني أن قطاع الزراعة أصبح قطاعا طاردا لقوة العمل، وينشأ عن هذا الوضع تيار من الهجرة الداخلية نحو المراكز الحضارية أو تيار من الهجرة الخارجية نحو البلدان النفطية.

3. فنون الإنتاج (التكنولوجيا)

مع التقدم العلمي تتابعت الابتكارات التي سعت الي توظيف العلم وتقدمه في شتي مناحي الحياة بشكل ييسر علي الانسان القيام بأعماله وواجباته ومتطلبات حياته، ويوفر وقته وجهده، وينتج له فرصه للاستمتاع واللهو. وكان تطبيق العلم في فنون الانتاج مؤديا الي مضاعفة الانتاج وحل الكثير من الأزمات وكان أيضا رهانا راهنت عليه الرأسمالية في مواجهة الطبقة العاملة التي تحتاجها ولكن بشروطها ونظرا لان الدول المتخلفة بشكل عام تنظر الي النموذج الغربي علي أنه النموذج الامثل الذي ينبغي احتذاؤه (كوثر ابراهيم رزق، 2016، الصفحات 78-79).

إن وجود الاختلالات في سوق العمل في أي مجتمع ينعكس في ظهور البطالة في هذا المجتمع، فالبطالة ليست مشكلة اقتصادية فحسب، وإنما هي مشكلة اجتماعية سياسية تعليمية أيضا (علي عبد الوهاب نجا، 2015، الصفحات 140-142)، ومن ثم ليست مسئولية جهاز معين أو قطاع محدد أو جهة بذاتها بل هي مسئولية مشتركة بين كافة قطاعات

المجتمع وأجهزته ومؤسساته وهيئاته المختلفة ولذلك يمكن تحديد العوامل المسئولة عن تواجد واستمرار ظاهرة البطالة كالاتي:

1. انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية

لقد انخفضت أسعار البترول بصورة مستمرة خلال عقد الثمانينات من حوالي 35 دولار للبرميل في عام 1981/80 الي حوالي 15 دولار للبرميل في عام 1986. وقد ترتب علي ذلك أمرين يتمثل الأول في انكماش اقتصاديات الدول العربية النفطية، ومن ثم، اتباعها لسياسات تقييدية بسبب تدهور عوائد البترول، مما ترتب عليه انخفاض الطلب علي العمالة الأجنبية بصفة عامة، والمصرية منها بصفة خاصة، وقد انعكس ذلك في الاستغناء عن جزء من العمالة المصرية بالخارج، وهو ما أطلق عليه العمالة العائدة أو المرتدة. يضاف الي ذلك، انخفاض حجم المعونات المقدمة من تلك الدول النفطية الي الدول النامية ومنها مصر، وتناقص تحويلات المصريين العاملين في الخارج وبخاصة من دول الخليج وهي من الدوال الأساسية في ميزان الخدمات. ولقد نتجت عن هذه التطورات كلها آثارا انكماشية علي كل من مستوي الدخل والعمالة في مصر. أما الأمر الثاني، فيتمثل في تناقص عائدات صادرات البترول المصري، التي كانت ومازالت تشكل مصدرا أساسيا للدخل القومي، مما أضاف قوة دافعة للآثار الانكماشية سالفة الذكر علي كل من الدخل القومي والعمالة.

2. الاتجاهات الانكماشية في الدول الصناعية

ترتب علي الاتجاهات الانكماشية بالدول الصناعية المتقدمة خلال عقد الثمانينات انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بها، ذلك أن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في تلك الدول قد انخفض من 9,4% في عام 1980 الي 5,3% في عام 1986، مما أدي الي تناقص واردات هذه الدول من الدول النامية، ومنها مصر التي انخفضت صادراتها بسبب ظروف الركود الاقتصادي، مما كان له من آثار انكماشية علي كل من مستوي الدخل والعمالة وبخاصة في قطاعات التصدير والقطاعات المرتبطة بها (محمد زكي أبو النصر، 2011، صفحة 328).

3. الاستغلال الاستعماري للدول النامية

أدت فترة الاستعمار الي خلق ظاهرة البطالة المزمنة في الدول النامية حيث ان فترة الاستغلال الرأسمالي المنظم من ناحية والاستيلاء علي جانب كبير من الثروات بواسطة الامبريالية من ناحية أخري قد أديا الي خلق موقف تم فيه تدمير ميكانيكية الادخار والي ركود العملية الانتاجية وسوء توزيع خطير يظهر فيما بين عناصر الانتاج المادية وبين الموارد البشرية، بحيث اعتبر جزء من القوي العاملة فائضا بصفة مستمرة، ليس

لأن هذا الاحتياطي من العمالة ينمو بمعدل أسرع، ولكن ظروف الانتاج وتوفر الآلات قد تم بمعدل بطئ.

هذا ويضيف اسماعيل صبري عبدالله 1984 "قائلا: أن السيطرة الاستعمارية أثرت في حجم الطاقة الانتاجية في وجهين:

1) محدودية مشروعات التنمية وتركز معظمها في قطاعي الري والصرف والنقل بالسكك الحديدية.
2) أن حرية استيراد السلع المصنفة من أوروبا (وخاصة بريطانيا) أدي الي ضمور واختفاء بعض الصناعات الحرفية المتوارثة، ويكفي مثلا ما حدث لصناعة النسيج التقليدية التي كانت قديما تصدر من إنتاجها الي أقطار في الامبراطورية العثمانية وأوروبا.

وهذا السبب دعمه سببان فرعيان:

- معدل الزيادة المرتفع للقوي العاملة بسبب الانفجار السكاني.
- الانخفاض النسبي في مقدار العمل اللازم لتشغيل الآلات وذلك بسبب التقدم التكنولوجي.

وكل ذلك من سياسات أدي الي اختلال البيئة الاقتصادية في الدول النامية.

4. التحضر بدون تصنيع

عرفت البلاد الرأسمالية المتقدمة في مراحل معينة من تاريخ كل منها تيار الهجرة من الريف الي المدن، بل لقد كان من أهم عوامل تصفية الاقطاع الرغبة في الغاء حق السيد الاقطاعي في الابقاء علي الفلاحين داخل اقطاعيته، وانتقال الفلاحين بعد تحررهم مما زاد بشكل حاد عرض العمل في المدن، ومكن رجال الصناعات الوليدة من تشغيل الأطفال والنساء والشباب ساعات عمل طويلة للغاية، ولكن بعد ذلك أصبحت ظاهرة هجرة الريف الي المدن محكومة باحتياجات المصانع الي عمال إضافيين بأكثر مما حكمتها عوامل الطرد من الزراعة.

والأمر الهام هو أن مدن العالم الثالث الكبري قد عرفت ما أسماه الاقتصادي الفرنسي "شارل دلتهيم" التحضر بدون تصنيع Urbanization sans Industrialization والتي تعني وجود قطاع هام من سكان المدن الكبيرة وخاصة العواصم في حالة بطالة من نوع أو من آخر. وهذا هو الشاهد علي وجود هذا العدد الكبير ممن ليس لهم عمل ثابت، وبالتالي لا دخل ثابت، هو انتشار ما يسمي بأحياء "السكن العشوائي" Slum areas ونموها جنبا الي جنب، وأحيانا بمعدلات أسرع من الاسكان الصحي بالاحياء الراقية، وهكذا أصبح جزء من رصيد البطالة

البنيوية يسكن المدن الكبري، وبالنسبة لمصر فإن سكان الحضر قد زاد (سناء علي محمد، 2011، الصفحات 16-20).

5. **انخفاض سعر الدولار الأمريكي في مواجهة العملات الأخري**

فقد انخفض سعر صرف الدولار بنحو 30% أمام الين الياباني، و20% أمام المارك الألماني. مما أدي الي انخفاض القوة الشرائية لموارد مصر من العملات الأجنبية لأن معظمها بالدولار الأمريكي الأمر الذي رفع فاتورة وارادت مصر من السلع الوسيطة والرأسمالية مما أثر بالسلب علي التوسع في الاستثمار. وبالتالي التأثير سلبيا علي قدرة المجتمع علي خلق فرص عمل جديدة.

6. **تناقص حجم المعونات والقروض الخارجية علي المستوي العالمي منذ أزمة الديون الخارجية عام 1982.** مما أدي الي صعوبة حصول مصر علي قروض أو معونات جديدة تخلق بها فرص عمل جديدة خاصة مع تزايد عبء الديون الخارجية عليها واعادة جدولتها.
7. **نشوب الحرب بين العراق وإيران أدي الي اضعاف الحركة في قناة السويس وعودة أفواج كبيرة من منطقة الصراع.** مما أدي الي انخفاض عائدات مصر من الصادرات غير المنظورة وانخفاض تحويلات المصريين العاملين في الخارج. وبالتالي انخفاض الاستثمار وتراجع القدرة علي توليد فرص عمل جديدة (فاطمة نسيم أحمد عبد الفتاح، 2015، الصفحات 68-69).
8. **تدهور شروط التبادل في غير صالح المواد الأولية وبخاصة الزراعية**

بعد الحرب التالية دخل الاقتصاد العالمي في أزمة طويلة مست كل البلدان متقدمة ونامية، وملامحها ظهرت في انخفاض مؤشرات الانتاج العالمي وتباطؤ التشغيل وتراجع حجم التجارة الدولية، وارتفاع البطالة ومستويات التضخم وانخفاض الدخول الحقيقية، كما نجد أن البلدان النامية لم تستطع تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتفاقمت الأزمة مع انخفاض أسعار المواد الأولية التي تصدرها، حيث إنها لم تستطع اجراء التحولات اللازمة في القطاع الفلاحي، وصاحب ذلك تفاقم الأزمة بسبب انفجار أزمة المديونية، وهو الأمر الذي أدي الي الشروع السريع في تفكيك القطاع العام، وظهور الخصخصة، والارتفاع الرهيب في الأسعار، كما اعتمدت التجارة العربية علي تصدير المواد الخام غير المصنعة وحولتها الي موارد للاستهلاك اليومي، وبقيت تمارس أسلوب المقايضة القديمة بتقديم الخامات العربية مقابل الغذاء والدواء والملابس (آية عبد الناصر محمد منصور، 2001، صفحة 138).

9. تراجع حركة الهجرة الخارجية

رغم عدم وجود احصاءات دقيقة عن حجم العمالة المصرية بالخارج، إلا أن التقديرات الأولية في النصف الأول من الثمانينات تشير الي أنها تقدر بحوالي مليون مصري موزعة في أنحاء العالم وبوجه خاص في دول الخليج العربي. وقد أدت الهجرة الخارجية دورا مهما في امتصاص جزء كبير من الزيادة السنوية في قوة العمل خلال عقد الثمانينات، وذلك لأن تلك الهجرة قد استوعبت 19,2% من الزيادات في قوة العمل في عام 1977، ارتفعت هذه النسبة الي 20% في بداية الثمانينات، واستمر هذا الأمر الي أن وصل معدل استيعاب الهجرة من الزيادة السنوية في قوة العمل الي 43,2% في عام 1982 ثم الي 49,2% في عام 1987 غير أن معدلات الاستيعاب قد أخذت في التراجع فيما بعد، تقف عوامل كثيرة وراء التناقص في معدلات الاستيعاب الخارجية للعمالة المصرية وبخاصة في دول الخليج العربي، يأتي في مقدمتها انخفاض أسعار البترول في النصف الأول من الثمانينات، والانتهاء من جزء كبير من مشروعات البنية الأساسية في دول الخليج العربي، واتباع سياسة احلال العمالة الوطنية في تلك الدول محل العمالة الوافدة (علي عبد الوهاب نجا، 2015، الصفحات 142-143).

10. اندلاع حرب الخليج

من الأسباب الخارجية التي أدت الي تزايد مشكلة البطالة في مصر الظروف غير المستقرة التي واجهت منطقة الخليج، فقد صاحب اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية تزايدت الطلب علي العمالة المصرية لتعويض العجز الكبير في العمالة العراقية التي انشغلت بأعمال القتال. وقد شهدت سنوات الحرب تزايد هجرة العمالة المصرية للعراق واستقرارها، وبعد انتهاء الحرب بدأ يحدث استغناء تدريجي عن العمالة المصرية، ومع اندلاع الحرب العراقية _ الكويتية تم ترحيل معظم العاملين في العراق وعودة نسبة كبيرة منهم من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة الذين لم يرتبطوا بعمل في مصر قبل سفرهم وقد أدي هذا الي تضخم مشكلة البطالة بل ظهرت نوعية جديدة وهي بطالة العمالة العائدة من الخارج (ايمان ابراهيم محمد محمد المشد، 2005، الصفحات 65-68).

11. الزيادة السكانية

تلعب العوامل الديموجرافية (المعدل العالي للتزايد السكاني) دورا أساسيا في تدفق الأعداد الكبيرة لسوق العمل، ومن ثم تساهم بضغوط واضحة في ارتفاع مستوي البطالة وتفاقمها، ولاشك في أن التزايد غير

المخطط للسكان تنجم عنه آثارا سلبية، فتتأثر قطاعات الدولة كافة تأثرا مباشرا، حيث تبتلع الزيادة السكانية كل زيادة في الانتاج وتستنزف كل عائد للجهد البشري المبذول، وكل مصدر للثروة الطبيعية، فضلا عن تأثيرها الضار علي مستوي المعيشة والدخل الفردي ومستوي الخدمات، فما زالت معدلات الزيادة السكانية تفوق بكثير معدلات التنمية الاقتصادية، فقد زاد عدد السكان خلال نصف قرن الي ثلاثة أمثال ما كان عليه، فمنذ عشرة أعوام فقد كانت أعداد الشباب المطلوب توفير فرص عمل لهم يصل الي نحو نصف مليون فرصة عمل بالمقارنة بالأعداد الحالية والمطلوب فيها توفير فرص عمل لعدد يقرب من المليون شاب.

ومن ثم، فقد أدت الزيادة السكانية وزيادة نسبة السكان النشطاء اقتصاديا الي زيادة عرض قوة العمل المتاحة، مما انعكس في النهاية في صورة زيادة كل من حجم البطالة ومعدلاتها (أحمد طاهر أحمد السعودي، 2008، الصفحات 42-45).

5 نتائج البحث

1. أوضح البحث عدم توجيه الشخص المناسب ووضعه في مكان العمل المناسب مما يجعله يرفض العمل أو قبوله بصفة مؤقتة لحين البحث عن عمل.
2. أكد البحث عدم تكافؤ الفرص بين الخريجين عند التعيين علي الرغم من نص الدستور المصري علي ذلك في المادة 8 بقوله (تكلف الدولة الفرص لجميع المواطنين) في حين ان الوساطة تلعب الدور الكبير في القضاء علي هذه المادة من الدستور.
3. واتضح من البحث عدم التناسب بين الأجر والعمل في بعض الحيان فيؤدي ذلك الي ترك العمل للبحث عن عمل آخر أو يؤديه دون الوجه الأكمل أو البحث عن عمل اضافي فتزاحم الآخرين فضلا عن انه قد يؤدي الي الخيانة أو الرشوة أو السرقة أو الاختلاس فقد روي أن أبي عبيدة بن الجراح قال لعمر بن الخطاب رضي الله عنه دنست أصحاب رسول الله (صلي الله عليه وسلم) أي انه يعتب علي أمير المؤمنين لأنه استخدم بعض الصحابة في جباية الخراج. وربما يغريهم المال فتمتد اليه أيديهم بغير حق قال له عمر يا أبي عبيدة الله اذا لم استعين بأهل الدين علي سلامة ديني فبمن أستعين؟ قال أما ان فعلت فأغنهم بالعمالة عن الخيانة يقول إذا لم استعملتهم علي شئ فأجزل لهم في العطاء والرزق واجعلهم لا يحتاجون.
4. كما بين البحث ان ثبات الأجور وعدم تغيرها بما يتلاءم مع الاتجاه التضخمي للأسعار وان وجدت زيادة فليست بكافية .
5. بين البحث أيضا وجود فجوة كبيرة بين أجور العاملين لدي الجهات المختلفة التي يعملون فيها

6 التوصيات

1- إنشاء جمعيات ومراكز للعاطلين عن العمل من أجل التعاون بينهم وتبادل الآراء والخبرة حول الأعمال التي سوف يقومون بها.

2- إجراء المزيد من الدراسات التي تكشف مدي تأثير البطالة علي العاطلين عن العمل من جميع نواحي الحياة.
3- لابد من انسجام العملية التعليمية مع سوق العمل لأن التعليم الجيد والمنسجم مع متطلبات سوق العمل يمكن الانسان من الحصول علي فرصة عمل مناسبة تدر عليه دخل.
4- فبالنسبة لخريجي الكليات فيتم استيعابهم من خلال إعادة العمل بنظام التعيين المركزي والذي له آثاره الاجتماعية التي تنعكس علي نفسية الخريجين ، ومن تم له انعكاساته علي مستوي رفاهيتهم.
5- ربط مخرجات التعليم الجامعي والفني باحتياجات سوق العمل.
6- متابعة الطلبة الخريجين من قبل الجامعات ومحاولة توفير فرص العمل لهم.
7- تقديم التوجيه والإرشاد للطلبة حول التخصصات وآفاقها المستقبلية في سوق العمل.

7 الخاتمة

إن سبب البطالة الرئيسي قبل الأزمات الاقتصادية العالمية في أن جميع الخريجين بلا استثناء لم يتدربوا أي مهارات شخصية مهنية أو علمية ترتبط وتتناسب مع احتياجات سوق العمل ولا حتي تتناسب مع ما يحملونه من صكوك تعيين في مصر ولم يجد الشباب من حملة الشهادات العليا غير الحسرة علي وقت الدراسة والعمل في الحصول علي تلك الشهادات وقد أهملت الحكومات المصرية المتعاقبة التخطيط والتدريب العلمي السليم وفقا للإحتياجات الفعلية لسوق العمل. فالثقافة المصرية ومجانية التعليم مع إفقار المجتمع تسبب في دفع الغالبية العظمي من الأسر والعائلات علي الإصرار علي تعليم أبنائهم تعليما جامعيا وترتب علي هذا وفرة في الخريجين وبالرغم من أن الإنسان المصري مشهود له بالذكاء الفطري مع الوفرة العددية المضطردة في التعداد السكاني الذي يمثل ميزة نسبية للاقتصاد المصري كعنصر أساسي من عناصر الانتاج الأخري من أرض ومواد أولية وثروات طبيعية ، فخطورة البطالة لا تكمن في عدم الاستغلال الأمثل لقوة العمل القادرة علي الانتاج والعطاء مع ما يتضمنه ذلك من إهدار لوعاء القدرة المجتمعية وتبديدا لإنتاج كان يمكن تحقيقه واستخدامه في توفير إشباع أفضل للمجتمع ولكن خطورتها تكمن فيما يترتب عليها من آثار سلبية مدمرة.

قائمة المراجع

أحمد طاهر أحمد السعودي .(2008) .*البطالة المشكلة والحل* .القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات.

اسماعيل سراج الدين .(2010) .*الشباب والاصلاح والتحديث* . الاسكندرية: مكتبة الاسكندرية.

آية عبد الناصر محمد منصور .(2001) .*المشكلات التي يعاني منها المجتمع المصري بعد ثورتين وأثر ذلك علي منظومة القيم: دراسة في مدينة أجا محافظة الدقهلية* .المنصورة: جامعة المنصورة، كلية الآداب (رسالة ماجستير).

ايمان ابراهيم محمد محمد المشد .(2005) .*آثار التطورات الاقتصادية الدولية علي سوق العمل في ج.م.ع* .المنصورة: كلية التجارة، جامعة المنصورة (رسالة ماجستير).

سامر سمير العفيفي .(2011) .*تحليل اجتماعي لظاهرة البطالة في محافظة الدقهلية ودراسة ميدانية علي عينة من الشباب في قريتين من قري المحافظة* .المنصورة: كلية الزراعة، جامعة المنصورة (رسالة ماجستير).

سناء علي محمد .(2011) .*الاضطرابات السلوكية المرتبطة بظاهرة البطالة لدي خريجي الجامعات: دراسة استكشافية* .القاهرة: كلية التربية، جامعة عين شمس (رسالة ماجستير).

صلاح محمد عبد الحميد .(2007) .*أزمة البطالة* .القاهرة: هبة النيل للنشر والتوزيع.

عادل محمود السعيد الخولي .(2003) .*البطالة بين خريجي التعليم الجامعي* .المنصورة: كلية التربية، جامعة المنصورة (رسالة ماجستير).

عادل محمود السعيد الخولي .(2003) .*البطالة بين خريجي التعليم الجامعي* .المنصورة: كلية التربية، جامعة المنصورة (رسالة ماجستير).

علي عبد الوهاب نجا .(2015) .*مشكلة البطالة وأثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها: دراسة تحليلية – تطبيقية* .المنصورة: الدار الجامعية.

فاطمة نسيم أحمد عبد الفتاح .(2015) .*البطالة في مصر: الأسباب والنتائج وطرق العلاج: دراسة تطبيقية في الفترة 1975- 2010* . المنصورة: جامعة المنصورة، كلية التجارة (رسالة ماجستير).

فتحي عطية السيد مصطفي .(2012) .*الحلول العملية لعلاج مشكلة البطالة في مصر* .القاهرة: مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع.

كوثر ابراهيم رزق .(2016) .*مشكلة البطالة: الاسباب والآثار والحلول* . المنصورة: جامعة المنصورة، الادارة العامة للمكتبات.

محمد زكي أبو النصر .(2011) .*الإستشراف: الوظيفة الغائبة في التخطيط الاجتماعي* .الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

محمد ياسر الخواجة .(2011) .*المشكلات الاجتماعية: رؤية نظرية ونماذج تطبيقية* .القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع.

Scientific Journal of Faculty of Arts, 10 (1) 2021. 193-209
المجلة العلمية لكلية الآداب
https://artdau.journals.ekb.eg/

The causes of the problem of unemployment in society

Samara Shaban Hassan Bahlol
Master's student, Department of Sociology - Faculty of Arts - Damietta University.

Abstract

The problem of unemployment has become one of the realities of the realities of life in Egypt now, and one of the most serious problems that concern everyone who is interested in The Egyptian affairs. There is hardly any means of written and visual media that are not subject to this subject, and any political discourse or intellectual platform is not without addressing it. Nor is there any Egyptian family that lives far from this problem. It is no exaggeration to say that the remedy of this issue has become the true measure of the success of Egypt's economic reform.

The phenomenon of unemployment is one of the most important, if not the most important, structural imbalances in the Egyptian economy. The source of importance lies not only in the increasing numbers of unemployed people and the waste of resources spent on education and training, which has led some to view education as an investment in idle resources. The importance is that the phenomenon of unemployment deprives the individual himself and his right to an acceptable standard of living, especially in the period of youth, which is the most fertile of life, and this has serious social and political consequences and does not hide the link between the phenomenon of unemployment and the growth rates of crime and violence.

.

Keywords: The problem of unemployment, Egypt, unemployment in Egypt

Article history:
Received 8 February 2020
Received in revised form 23 February 2021
Accepted 14 March 2021